لمواجهة آثار الغات

تمكين صناعاتنا المحلية من المنافسة مرهون بتحديث القوانين الاقتصادية

لما كان احد شروط اتفاقية الغات يتطلب من جملة المتطلبات نظاما موحدا او مقبولا نظام الايسو ٩٠٠٠ من كل الاطراف لتقويم جودة المنتجات والخدمات ولما كانت معظم الدول النامية وبلدان العالم الثالث تعاني من عدم قدرتها التقيد بنظام الجودة هذا فهل يعني ان عدم قدرتها الان على الالتزام بهذه المواصفات انها لاتستطيع الالتزام مستقبلا. الواقع يشير الى ان هناك معوقات تتعلق بعدم تطور القوانين الاقتصادية واستمرار العمل فيها رغم التطور الكبير الذي حدث في بنية الاقتصاد العالمي والقوانين الاقتصادية في سورية مانزال نعاني من بعض الجمود كنموذج لبعض دول العالم الثالث. وهذا يعني انه يجب علينا ان نتريث قليلا للنظر في امكانية الوصول بانتاجنا المحلي تبعا لاتفاقية الغات — لنماثل المواصفات العالمية ISO9000 الا ان الواقع كما اسلفنا يدل على بعض المعيقات باستثناء الشركات التي احدثت بموجب قانون الاستثمار رقم ١٠.

وللحديث عن هذه المعوقات التقت الثورة بعض رجال الاعمال السوريين في غرفة تجارة دمشق الذين افاضوا بالحديث عن طبيعة هذه الاشكالية القائمة في الاقتصاد السوري الان منوهين الى ان الانغلاق الاقتصادي والانفلاش على العالم قبل اصلاح البنية التحتية ليس من المصلحة الوطنية في شيء لا سيما وان الاقتصاد السوري اقتصاد قوي ومتين غير انه يحتاج الى اعادة الترتيب وفق التطورات الحالية.

القباني

الطباع

- نزار نسيب القباني: تاجر وصناعي بذات الوقت قال:

ان من الصعوبة مسايرة الصناعات السورية الحالية وفق الامكانيات المتوفرة حاليا لمواكبة المواصفات العالمية للايسو ٩٠٠٠ خاصة بالنسبة للصناعات القائمة في ظل هذه الظروف ويمكن تجاوز العقبات الموجودة الان بالنسبة للصناعات التي دخلت او تدخل وفق قانون الاستثمار رقم ١٠ نظرا لحداثة الات المعامل وخطوط الانتاج التي صممت بناء على هذا القانون وهذه بامكانها ان تتقيد بموضوع المواصفات العالمية ايسو ٩٠٠٠ .اما الصناعات التي تصنع بالات قديمة فلا يمكن انطباق المواصفات عليها نظرا لقدم الالات وعدم وجود التقنيات الحديثة فيها وعدم امكانية تطويرها.

واكد القباني بان اتفاقية الغات في ظل هذه الظروف هي قضاء مطلق على الصناعات الصغيرة او القديمة وقضاء على الحرفيين ، وانه يمكن لسورية مواكبة الغات عندما ترى الجهات المعنية بضرورة الغاء المنهجية الاقتصادية المتبعة حاليا وتكييفها وفق اقتصاد الغات خاصة فيما يتعلق بالمصارف والتمويل، وهناك ميزات موجودة باصل اتفاقية الغات للمؤسسات الاقليمية لو امكننا

ان تتاثر بالمنافسة من المصانع الحديثة والمزودة باحدث التقنيات، الا ان تاثرها لن يكون تاثرا مطلقا حيث يمكن لهذه السلع ان تنصرف لحاجة الاستهلاك المحلي كما يمكن للمنتجات التابعة لقانون الاستثمار رقم ١٠ ان توجه للمنافسة كون المعامل التي احدثت بموجب هذا القانون تتمتع بتقنيات حديثة وبطاقة انتاجية اوسع.واكد بانه اذا مازيلت هذه العوائق وتوفرت السبل والخدمات الميسرة والرخيصة والالات الحديثة في بلادنا باعتبار انه يتوفر فيها الكثير من المواد الاولية فهذه اذا مادخل عليها التصنيع فانها تحقق سلعا منافسة ورخيصة كسلع الانتاج الزراعي نظرا لتوفر المادة الاولية في بلادنا كالخضار التي يمكن تصنيعها والقطن الذي يعتبر ثروة كبيرة لدينا يمكن ان نرفع طاقة الحلج والغزل والنسيج اذا اطلقت يد القطاع الخاص فيها، او عملنا على تسوية وضع القطاع العام وان عدم انطباق المواصفات العالمية على سلعنا يعود الى عدم مرونة القوانين الاقتصادية وهذا الامر يتطلب اعادة قراءة القوانين الاقتصادية في ضوء الواقع لنواكب الدخول في الغات وتحقيق امكانية المنافسة للمنتجات العالمية اذ يتحدد عن طريق تجديد القوانين كقانون التجارة وقانون الضرائب والقرارات والتنظيمات الادارية والخدمية اضافة الى النظر في وضع المصارف حيث ان الجهاز المصرفي لايحقق في الوضع الحالي اية امكانية لايجاد نهضة صناعية او تجارية لانه لايمكن له ان يؤمن القروض اللازمة للمساهمة في تمويل اقامة المنشآت ولا في تمويل المواد الاولية اللازمة لها اضافة الى انه لايستطيع ان يقدم المعونة اللازمة لدعم قيمة الصادرات فالجهاز المصرفي في الوقت الحالي عاجز عن هذا كله حتى الاموال التي خصصت من صناديق عالمية لدعم الصادرات ودعم الصناعات منحصرة في المصرف التجاري السوري، وعلى ضوء تعليماته الحالية لايستطيع احد الاستفادة منه.

- نزار نسيب القباني: تاجر وصناعي بذات الوقت قال:

ان من الصعوبة مسايرة الصناعات السورية الحالية وفق الامكانيات المتوفرة حاليا لمواكبة المواصفات العالمية للايسو ٩٠٠٠ خاصة بالنسبة للصناعات القائمة في ظل هذه الظروف ويمكن تجاوز العقبات الموجودة الان بالنسبة للصناعات التي دخلت او تدخل وفق قانون الاستثمار رقم ١٠ نظرا لحداثة الات المعامل وخطوط الانتاج التي صممت بناء على هذا القانون وهذه بامكانها ان تتقيد بموضوع المواصفات العالمية ايسو ٩٠٠٠ .اما الصناعات التي تصنع بالات قديمة فلا يمكن انطباق المواصفات عليها نظرا لقدم الالات وعدم وجود التقنيات الحديثة فيها وعدم امكانية تطويرها.

واكد القباني بان اتفاقية الغات في ظل هذه الظروف هي قضاء مطلق على الصناعات الصغيرة او القديمة وقضاء على الحرفيين ، وانه يمكن لسورية مواكبة الغات عندما ترى الجهات المعنية بضرورة الغاء المنهجية الاقتصادية المتبعة حاليا وتكييفها وفق اقتصاد الغات خاصة فيما يتعلق بالمصارف والتمويل، وهناك ميزات موجودة باصل اتفاقية الغات للمؤسسات الاقليمية لو امكننا

ان تلك السوق كانت تحقق المكاسب المادية القومية..

واضاف ... بانه يعتبر الاتفاقية في ظل الظروف القائمة تشكل سيطرة على الموارد الاقتصادية للدول العربية.. وانها غزو من نوع جديد للاقتصاد العربي، والمستفيد الوحيد هو العالم الصناعي المتقدم، والدول النامية في ظل الغات سوف تصبح دولا مستهلكة واكثر فقرا وهذه الاتفاقية ستترك اثارا سلبية حادة على مجتمعاتها في جميع المجالات، واننا في سورية كجزء من الدول النامية غير قادرين على المنافسة في الاسواق الخارجية امام المنتوجات الاسيوية من حيث رخص تكاليف الانتاج فيها وامام المنتوجات الاوروبية من حيث التقنيات والجودة العالية والموديل، والطريق الصحيح للدول العربية امام التكتلات الدولية هو العمل على احياء السوق العربية المشتركة.

فاروق الطباع : تاجر وصناعي وعضو مجلس ادارة غرفة تجارة دمشق قال: ان صناعتنا قادرة على التنافس في حال تحقيق عدد من التسهيلات الاقتصادية من حيث تنظيم علاقة تامين المواد الاولية بدون اعباء وقيود ومن تيسير السبل لاقامة المنشآت الصناعية وتامين الخدمات الميسرة والسهلة لتحقيق هذا الانتاج ، ومازلنا الى الان نعاني من جملة مانعانيه من موضوع الكهرباء وامكانية الحصول عليها ومازلنا في انتظار التوتر اللازم لتشغيل الالات دون ان تصاب باعطال من خلال ارتفاع وانخفاض التوتر المفاجيء وغير المنتظم، اضافة الى عدم توفر الخدمات اللازمة لهذه المصانع وعدم تخصيص مناطق صناعية مخدمة. فلابد لكل منشاة صناعية قائمة الان من ان تحقق خدماتها بوسائلها الخاصة وهذا مايضيف مصاريف كبيرة على الانتاج.

صحيح ان اليد العاملة متوفرة وباسعار معقولة، الا ان كلفة الانتاج تزداد بالاعباء الخدمية التي تجبر المنتج على دفعها كتامين الكهرباء اذ ان كل مصنع لابد له من مولدات كهربائية لسلامة الاجهزة اضافة الى ان كل مصنع بحاجة لتامين المياه اللازمة وتامين الصرف الصحي اللازم او المعالجة الكيميائية الخاصة وكذلك

اخيرا

يوجد في بلدنا خبراء اقتصاديون هم مرجع لكثير من البيوتات المالية في العالم ولايضنون على بلدهم بخبراتهم